تداعيات إدارة جائحة كورونا في تونس على واقع الفئات الهشّة (منذ بداية الجائحة إلى حدود 25 جويلية 2021)

د. فاطمة عُمري: دكتورة في علم الإجتماع وعضوة بوحدة البحث توارث إنتقالات وحراك بجامعة تونس.

قسم علم الإجتماع، كلّية العلوم الإنسانية والإجتماعيّة بتونس، جامعة تونس– تونس

تاريخ الإرسال:2023/11/17 تاريخ القبول:2024/03/21

ملخص: يسعى هذا البحثيّ إلى دراسة الواقع المعيشيّ للفئات الهشّة وضعيفة الدّخل في تونس في ظلّ جائحة كورونا الّتي فرضت على الدّولة إتخاذ مجموعة من الإجراءات والتّدابير للتّخفيف من حدّة تأثيراتها السّلبية في الواقع المعيشيّ لهذه الشرائح، خاصّة وأنّ حجم الضّرر الذي ألحقته هذه الجائحة بالواقع المعيشيّ وبالنّسيج الإجتماعي لا يقلّ عمقا وتأثيرا عمّا خلّفته من خسائر في الجانب الصحيّ ورأس المال البشريّ. وهنا نتحدّث عن إتساع رقعة الهشاشة والخصاصة الإجتماعيتين وعن إرتفاع نسب البطالة والفقر في صفوف الفئات موضوع هذه الدّراسة.

هذا ما جعل من هذه الشّرائح في ظلّ هذا الظرف الصّحيّ الإستثنائي عاجزة على ضمان مستوى عيش لائق بل إنّ نسبة هامّة من هذه الفئات وجدت نفسها غير قادرة على الدّفاع عن حقّها في الحياة لعجزها عن توفير المال اللاّزم للعلاج عند إصابتها بهذا الفيروس. في هذا الإطار المعرفيّ تتنزّل إشكاليتنا الرئيسيّة والمتمثلة في الطرح التّالي:

إلى أي مدى يعكس واقع الفئات الهشّة في تونس زمن جائحة كورونا عدالة الإجراءات الّتي إتخذتها الدّولة في إطار مجابهتها لهذا الوباء؟ وتتفرّع عن إشكاليتنا الرئيسيّة فرضيّتان. فقد إفترضنا:

أوّلا: أنّ جائحة كورونا قد مثّلت مناسبة مهمّة لوضع مقولة الدّولة الرّاعية في تونس وسيّاسة تدبيرها للأزمات على المحك.

ثانيا: اِفترضنا أنّ سيّاسة الدّولة في مجابهة جائحة كورونا ساهمت في الحدّ من اِتساع رقعة الهشاشة والاِقصاء صلب المجتمع التّونسيّ.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الفئات الهشّة وضعيفة الدّخل، الاِقصاء والتّهميش.

The repercussions of managing the Corona pandemic in Tunisia on the reality of vulnerable groups from the beginning of the pandemic until 25July, 2021

Dr.Fatma Omri

Research unit: Inheritance, transmissions and mobility, Faculty of Humanities and Social Sciences in Tunis, University of Tunis

Abstract: and low-income groups in Tunisia in light of the Corona pandemic, which has refused Through our completion of this research paper, we seek to research the living reality of vulnerable the state to take a set of measures to mitigate its negative effects on the living reality of these segments, especially since the extent of the damage inflicted by them. This pandemic, in terms of living reality and the social fabric, is no less profound and influential than the losses it has left in terms of health and human capital. Here, we are talking about the widening area of social fragility and poverty, and the high rates of unemployment and poverty among the groups that are the subject of this research paper. This is what made these groups, in light of this exceptional health circumstance, unable to guarantee a decent standard of living. Rather, a significant proportion of these groups found the selves unable to defend their right to life due to their inability to provide the money needed for treatment when they contracted this virus. In this framework of knowledge, our main problem is presented in the following proposition: To what extent does the reality of the vulnerable groups in Tunisia at the time of the Corona

pandemic reflect the justice of the measures taken by the state in its response to this epidemic? Two main hypotheses emerge from our problem. We have assumed:
First: The Corona pandemic represented an important occasion to put to the test the state sponsorship in Tunisia and its crisis management policy.
Second: We assumed that the state's policy in confronting the Corona pandemic contributed to limiting the expansion of fragility and exclusion in Tunisian society.
Keywords: Corona pandemic, vulnerable and low-income groups, exclusion and marginalization.

01- مقدمة

تعدّ الصين البلد المنشأ لظهور فيروس "كوفيد 19"، إلاّ أنّ هذا الوباء سرعان ما اِتخذ منحى دوليّا بِانتشاره في جميع أنحاء العالم، لتسجّل تونس أوّل حالة إصابة في مارس 2020. وقد فرضت هذه الجائحة على الدّول عدّة إكراهات أجبرتها على اِتخاذ مجموعة من الإجراءات وعلى إدخال بعض التّعديلات على سيّاساتها سواء على المستوى الوطنيّ أو الدّولي في محاولة منها الحدّ من تفشّي هذا الوباء القاتل. وقد مثّلت جائحة كورونا مناسبة مهمّة كشفت عمّا تعيشه المنظومة الصحيّة لا في تونس فحسب، وإنّما في جميع دول العالم من نقائص وصعوبات جعلتها عاجزة على مجابهة خطر هذه الجائحة التي حصدت ولا تزال أرواح الآلاف من النّاس في مختلف أنحاء العالم وإن كان ذلك بنسب متفاوتة. على أنّ الجدير بالملاحظة في هذا السيّاق هو أنّ جائحة كورونا لم تكن لها اِنعكاسات سلبيّة على المستوى البشريّ فحسب، وإنّما أيضا على المستويين الاِقتصاديّ والاِجتماعيّ. فقد بدا تأثير هذه الجائحة جليّا في هذا الإطار ممّا دفع بدول العالم إلى وضع خطط إنقاذ سعت من خلالها إلى حماية اِقتصادياتها والتّخفيف من حدّة تأثيرات هذه الأزمة في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للأفراد.

نسعى خلال هذا البحث إلى فهم وتحليل مقاربة تدبير تونس لأزمة كورونا في علاقة بتأثيرات حزمة القرارات والإجراءات الّتي اِتّخذتها السّلطة في الجانب الاِجتماعيّ وتحديدا في الواقع المعيشيّ للفئات الضّعيفة والهشّة. فمنذ الإعلان عن الإصابة الأولى بفيروس "كوفيد19" وإلى

غاية كتابة هذا المقال، كان حجم الضّرر الذي ألحقه هذا الفيروس بالنّسيج الإجتماعيّ لا يقلّ عمقا وتأثيرا عمّا خلّفه من خسائر في الجانب الصحيّ والرأسمال البشريّ. وهنا نتحدّث عن اِرتفاع نسب البطالة والفقر وإفلاس العديد من المؤسّسات الصّغرى والمهن الحرّة، فقد تباينت قدرة الأفراد والمؤسّسات على تحمّل الإنعكاسات السّلبيّة لهذه الجائحة كلّ حسب دخله الماليّ وإستراتيجيته.

فالمتأمّل لإنعكاسات "كوفيد 19" إثر اِتّخاذ إجراء الحجر الصحيّ وحظر التّجوال وبقية الإجراءات الأخرى التي أقرّتها الحكومة التّونسيّة، يلاحظ اِتساع رقعة الهشاشة والتّهميش والإقصاء صلب الفئات الاِجتماعية الضّعيفة، أضف إلى ذلك تفاقم حجم الفوارق الاِجتماعية والتّفاوت الفئويّ والطّبقيّ. هذا ما سنسعى إلى البحث فيه من خلال طرحنا لاِشكاليّتنا الرّئيسيّة وللفرضيّات الّتي تفرّعت عنها.

الإشكاليّة

نهتمّ من خلال اِنجازنا لهذه الورقة البحثيّة بدراسة الواقع المعيشيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل في تونس في ظلّ جائحة كورونا الّتي فرضت على الدّولة تبني اِستراتيجيّة سعت من خلالها إلى حماية جميع أفراد المجتمع التّونسي، وذلك بتوفير المواد الغذائيّة وتقديم مساعدات ماليّة بما يمكّن من ضمان قدر من الأمن الغذائي والصّحيّ لمختلف مكوّنات المجتمع في ظلّ هذا الظّرف الصّحيّ الاِستثنائيّ. ومثل هذا الأمر يعني عدالة الإجراءات التي أقرّتها الدّولة في مجابهتها لهذه الجائحة على مستوى مساعدة الأفراد على المحافظة على مواطن عملهم والتّمتع بمستوى عيش لائق. فماهي المؤشرات الّتي من خلالها يمكننا القول بعدالة هذه الإجراءات؟ وما مدى قدرتها على الحدّ من التّأثيرات السلبيّة لهذه الجائحة في الواقع المعيشيّ لمختلف مكوّنات المجتمع التّونسيّ خاصّة في ظلّ فرض السّلطة لإجراء الحجر الصّحيّ؟

في هذا السياق المعرفي السّوسيولوجيّ، نحاول فكّ رموز اِشكاليتنا الرّئيسيّة والمتمثلة في الطرح التّالي:

إلى أيّ مدى يعكس واقع الفئات الهشّة في تونس زمن جائحة كورونا عدالة الإجراءات الّتي اِتخذتها الدّولة في إطار مجابهتها لهذا الوباء؟

الفرضيّات

وتتفرّع عن اِشكاليتنا الرّئيسيّة لهذه الورقة البحثيّة فرضيّتان، فقد افترضنا:

أوّلا: أنّ جائحة كورونا مثلت مناسبة لوضع مقولة الدّولة الراعية في تونس وسيّاسة تدبيرها للأزمات على المحكّ.

ثانيا: أنّ سيّاسة الدّولة في تدبير جائحة كورونا أسهمت في الحدّ من اِتساع رقعة الهشاشة والإقصاء صلب المجتمع التّونسيّ.

الإطار المنهجيّ المعتمد في هذه الدراسة

تندرج هذه الدّراسة ضمن صنف البحوث التي تهتمّ بدرجة أولى بدراسة الواقع المعيشيّ للأفراد في ظلّ أزمة ما. ولذلك فإنّ تفكيك رموز إشكاليتنا والتّوصل إلى نتائج أكثر مصداقيّة علميّة يقتضّي منّا الاِعتماد على منهج المسح الميدانيّ، على اِعتبار وأنّ البحث في الواقع المعيشيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل في تونس يلزمنا النّزول إلى الميدان وتوظيف تقنية الملاحظة "على اِعتبار وأنّ الملاحظة الموجّهة تمكّن الباحث من جمع المعلومات من الميدان الّذي يكون محدّدا مسبقا ويتسم بخصائص واضحة". (Grawitz, 2004) حيث أنّ نزولنا إلى الميدان لا يساعدنا على التّعرّف إلى تأثيرات جائحة كورونا في الواقع المعيشيّ اليوميّ للفئات موضوع البحث، وإنّما يمكّننا أيضا من فهم مدى قدرة التّدابير الّتي اِتّخذتها السّلطة على الحدّ من تأثير هذه الجائحة في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للأفراد موضوع الدّراسة. وبالإضافة إلى هذه التّقنيات المنهجيّة، سنعتمد أيضا على العمل المكتبيّ والّذي يتضمّن البحث في الدّراسات والمقالات ذات العلاقة بإشكالية بحثنا الرّئيسيّة.

خصائص الفئات الهشّة وضعيفة الدّخل في تونس

لئن تعدّدت الدّراسات والبحوث الميدانيّة الّتي سلّطت الضوء على البحث في تعدّد أوجه التّهميش والإقصاء اللّذين تعيش تحت وطأتهما الفئات محدودة الدّخل، فإنّها تتفق في مقابل ذلك على أنّ هذه الشرائح قد اِزدادت تهميشا وفقرا منذ بداية تفشّي فيروس كورونا في تونس لتتسع بذلك رقعة

الخصاصة. ونعمل من خلال إنجازنا لهذه الدّراسة على تحديد خصائص الفئات الهشّة في تونس حتّى يتسنّى لنا تقديم مقاربة علميّة حول واقعها المعيشيّ والإجتماعيّ خاصّة بعد إنتشار فيروس كورونا وإتخاذ السّلطة لحزمة من القرارات والتّدابير في إطار مجابهتها لهذه الجائحة، وما كان لهذه التدابير من تأثيرات في الواقع المعيشيّ والإجتماعيّ لمختلف مكوّنات المجتمع التّونسيّ تفاوتت حدّتها حسب الوضع المهنيّ والقدرات والموارد الماليّة لكلّ فئة، فليس للجميع نفس الإمكانيات والموارد الماليّة والقدرة على مقاومة تأثيرات هذه التّدابير في واقعهم المعيشيّ والمهنيّ. من هذا المنطلق نقدّم الفئات الهشّة على أنّها "تلك الفئات التي خضعت لنفس الحجر مع بقية فئات المجتمع من كل الطّبقات، هي الفئات التي فقدت موارد رزقها ومواطن شغلها وفرضت عليها بطالة غير مدفوعة الأجر مع توقّف كلّي للمداخيل وتراكم للدّيون وتأزم وضعيتها الإقتصاديّة والإجتماعيّة والنّفسيّة." (المنتدى التونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعية، 2020) أمّا الباحث ماهر حنين فيحدّد هذه الفئة على أنّها تلك الفئة التي تمثّل مجتمع "المقصيين والمهمّشين أو اللّامريين." (حنين ، 2020) وبالتّالي فهذه الشّريحة تعيش التّهميش في جميع أبعاده الإقتصادية والإجتماعيّة والثقافيّة والسيّاسيّة، وهو ما يجعلها مغيّبة عن الفعل وغير قادرة على التّأثير في الفضاء العام الذي ظلّ حكرا على الّذين يمتلكون رأسمال ثقافيّ وإقتصاديّ وسياسيّ ورمزيّ.

في سياق هذا التّأطير النّظري يتبلور الجهاز المفاهيميّ لموضوع بحثنا، ذلك أنّ مفهوم التّهميش والإقصاء يشمل كل الأفراد الّذين يعانون لا فحسب من ضعف الأسباب الماديّة والإجتماعيّة، وإنّما أيضا يشمل الأفراد المقصيّين من المشاركة في الأنشطة السيّاسيّة والثقافيّة وهذا ما يسلبهم القدرة على الفعل وعلى التّأثير في تغيير المشهد الإقتصاديّ والإجتماعيّ. ويتولّد عن هذا التّهميش صعوبة الإندماج في المجتمع. وبالتالي فإنّ المقصود بالهشاشة في سياق هذا البحث "لا تلك المرتبطة حصرا بالحياة السيكولوجيّة الفرديّة بل الهشاشة المقترنة بالحرمان الإجتماعيّ وبعدم الإعتراف والتّغييب رغم أنّها دامغة في الواقع الماديّ." (حنين، 2020)

I. إنتشار جائحة "كورونا" في تونس: الخصائص وآليات المجابهة

1) خصائص الجائحة وبداية انتشارها في تونس

من أبرز الخصائص التي حدّدتها البحوث العلميّة الّتي أجريت في المجال الصحيّ لهذا الفيروس، هي سرعة إنتشاره وإرتفاع درجة خطورته، ذلك أنّه وقبل إنقضاء شهر مارس من سنة 2020 تحوّل العالم إلى مجموعة دول معزولة عن بعضها البعض، إذ أُغلقت الحدود الجغرافيّة بينها وفرضت جلّ الدّول حجرا صحيّا عامّا. فعلى الرّغم من تعدّد الأزمات التي عرفتها الإنسانية مثل الطاعون الأسود والإيبولا والإيدز، إلاّ أنّ جائحة كورونا كانت الأشدّ شراسة والأكثر تأثيرا سلبيّا في جميع المستويات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والنّفسيّة والصّحيّة إلى حدّ أصبحت فيه سنة 2020 تلقّب بسنة الكوفيد. بل إنّ خطورة هذا الفيروس قد أجبرت العديد من الدّول وخاصة منها الأكثر تضرّرا من ضمنها تونس على تطبيق إجراء العزل المحلّي وذلك بغلق المدن ومنع تنقل الأفراد بينها بهدف الحدّ من إنتشار هذا الوباء. من هنا نفهم أنّ هذه الجائحة قد لعبت دورا مركزيّا في قلب نظام العيش وفي تغيير شكل التّواصل الإجتماعيّ، الأمر الّذي فسح المجال أمام العلوم الإجتماعيّة والإنسانيّة للإضطلاع بدور مهمّ في دراسة وتحليل قدرة الفرد على التّكّيف مع ما فرضته هذه الجائحة من أشكال جديدة للعلاقات، "ذلك أنّ مهنة عالم الإجتماع تعدّو عند بورديو بهذا المعنى دراسة علميّة للعلاقات الإجتماعيّة والأفعال والتّمثلات الّتي من خلالها يُشكّل المجتمع." (حنين، 2020)

ولئن إتسمت جائحة كورونا بإنتشارها المجاليّ وبتخطيها للحدود الجغرافيّة العالميّة والمحليّة منها داخل نفس الدّولة على حدّ السواء، فإنّها عرفت أيضا تطوّرا كميّا سلبيّا لافتا للإنتباه تجسّد في الإرتفاع المتصاعد لعدد الوفيّات الّتي بلغت في تونس 5616 حالة وفاة مبلّغ عنها، وذلك حسب إحصائيات وزارة الصحّة بتاريخ 5 جانفي2021. أمّا عدد الإصابات فقدّر بـــ177231 إصابة من عدد جمليّ للتّحاليل قدّر بـ 746580 أي ما يقارب 24% إلى حدود 5 جانفي 2021. ويجد هذا الإرتفاع سواء في عدد الإصابات أو في عدد الوفيّات تفسيره في صنفين من الأسباب. أمّا الصنف الأوّل فمردّه الخصائص العامّة لهذا الفيروس الذي عُرف في الوسط الطّبيّ بسرعة إنتشاره وبشراسته في حصد الأرواح، في حين يرتبط الصّنف الثّاني بسيّاسة الدّولة في تدبير هذه

الأزمة التي لم تعد تكتسي طابعا صحيّا فحسب بل أصبحت ذات أبعاد متعدّدة ومتداخلة في ذات الوقت، فهي ذات بعد صحيّ واِجتماعي واِقتصاديّ وسيّاسيّ أيضا.

وقد كان لسيّاسة الدّولة في إدارة هذه الجائحة دورا بارزا في سرعة تفشّي هذا الفيروس داخل المجتمع التّونسيّ، حيث بادرت السّلطة إلى فتح الحدود الجغرافيّة مع الدّول المجاورة التي كانت في أغلبها تعاني من الاِرتفاع السّريع والمتواصل لعدد المصابين بهذا الفيروس، في مقابل ذلك كانت البنية التحتية الصّحيّة التّونسيّة تشكو العديد من النقائص مثل نقص في عدد أسرّة الإنعاش وعدم توفر كميّات كافية من الأكسيجين، أضف إلى ذلك ما تعانيه المستشفيات العموميّة من نقص فادح في الإطار الطبيّ وشبه الطبيّ. في ظل هذا الوضع الصحيّ الهش لم نلاحظ حرص السّلطة على جلب التّلاقيح للحدّ من اِنتشار العدوى بين الأفراد. وقد أدّى غياب اِستراتيجيّة واضحة المعالم في تدبير هذه الأزمة إلى التّأثير سلبا في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل، الّتي فقدت في مجملها مواطن عملها وأحيلت آليا على البطالة القسريّة. وهو ما دفع بالدّولة إلى إقرار مجموعة من الإجراءات ذات طابع اِجتماعيّ في محاولة منها مساعدة هذه الشّرائح على تجاوز الاِنعكاسات السّلبيّة لهذه الجائحة. ففيما تتمثّل هذه الإجراءات، وهل مثّلت آلية ناجعة في الحدّ من التّأثيرات السّلبيّة لهذه الجائحة في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ للفئات الهشّة وضعيفة الدّخل في تونس؟

2) الآليات الاِجتماعيّة للدولة في مجابهة جائحة كورونا وتأثيرها في واقع الفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل في تونس

في إطار مجابهتها لجائحة كورونا عملت تونس على وضع اِستراتيجيّة ضمّنتها مجموعة من الإجراءات الاِستثنائيّة والظّرفية، سعت من خلالها إلى التّخفيف من التأثيرات السّلبيّة لهذه الجائحة في الواقع المعيشيّ والاِجتماعيّ والاِقتصاديّ للفئات الهشة وضعّيفة الدّخل. كما أصدرت السّلطة مجموعة من القرارات والأوامر لمساعدة المؤسّسات الاِقتصاديّة على تحمّل الانِعكاسات الاقتصاديّة والماليّة لهذه الجائحة. فهل مثلت هذه الاِستراتيجيّة حلاّ مكّن الفئات الضّعيفة والهشّة من تجاوز عجزها الاِقتصاديّ والماليّ؟

في ظلّ مزيد تدهور الوضع الإجتماعيّ وتدنّي المقدرة الشرائيّة للفئات ضعّيفة الدّخل بسبب تفشّي جائحة كورونا، أعلنت الدّولة عن إتباعها لخطة طوارئ وطنيّة ذات صبغة إجتماعيّة، إستهدفت من هُم أكثر فقرا والمرتّبون في أسفل السّلم الإجتماعيّ. ونذكر منهم على سبيل المثال: العائلات المعوزة ومحدودة الدّخل، عملة الحضائر والبستنة، العائلات المتكفّلة بأشخاص ذوي إعاقة ودون سند، العائلات المتكفّلة بطفل دون سند عائليّ، أصحاب جرايات ضعّيفة لا تتجاوز 180 دينار تونسيّ في القطاعين العام والخاص. وقد كانت هذه المساعدات في شكل مبالغ مالية تراوحت بين (30د – 60 د – 100 د – 200 د)(http://www.social) وذلك إرتباطا بالوضعيّة الماليّة والإجتماعيّة للشّريحة المستهدفة.

وقد أُعطيت هذه الإجراءات الإستثنائية الصّبغة القانونيّة حيث أصدرتها الحكومة في شكل مراسيم. فعلى المستوى الإجتماعيّ أصدرت المرسوم عدد 3 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أفريل 2020 والذي أقرّ إسناد مجموعة من المنح لفائدة الأفراد العاملين في القطاع الخاص من ذوي الدّخل الضّعيف الّذين توقفوا كليّا عن العمل بسبب الجائحة. وقُدّرت هذه المنح بمائتي دينار تونسيّ. كما أصدرت المرسوم عدد 2 لسنة 2020 الّذي نصّ على سنّ إجراءات إجتماعيّة لمرافقة المؤسّسات والإحاطة بالمنظومة الشّغليّة. كما تمّ إصدار المرسوم عدد4 لسنة 2020 المؤرّخ في 14 أفريل 2020، والمتعلّق بإقرار إجراءات إستثنائيّة وظرفيّة لفائدة المؤسّسات والإحاطة بأجرائها المتضرّرين من تطبيق الحجر الصحّيّ الشّامل.

إنّ إستقرائنا لهذه الإجراءات الإستثنائيّة الّتي أقرّتها الحكومة زمن جائحة كورونا، يؤكّد أنّ هذه الإجراءات قد إتسمت هي الأخرى بالهشاشة وبعدم نجاعتها، خاصة إذا ما قارنّا هذه المبالغ المقدّمة للعائلات المعوزة وضعّيفة الدّخل بالإرتفاع المتواصل لأسعار المواد الغذائيّة. فعلى سبيل المثال شهد مؤشر مجموعة التّغذية والمشروبات لشهر أكتوبر من سنة 2021 مقارنة بشهر سبتمبر من نفس السّنة إرتفاعا بنسبة 0.9%. ومردّ ذلك هو الإرتفاع الحاصل في أسعار الدّواجن بنسبة 7.7% وأسعار البيض بنسبة 4.4% وأسعار الغلال الطازجة بنسبة 4.3% وأسعار زيت الزيتون بنسبة 1.7% (المعهد الوطني للإحصاء، 2021). فهذه المنح والّتي لا تتجاوز سقف 200 دينار، لا تمكّن من سدّ الحاجيات المعيشيّة الضّروريّة لهذه الشّريحة الّتي

فقدت نشاطها الإقتصاديّ بصفة كليّة بسبب الحجر الصحيّ الّذي فرضته الدّولة، لتتضاف على كاهلها أعباء مصاريف إضافية فرضتها جائحة كورونا بهدف تأمين وسائل الحماية الأوليّة الضّروريّة والمتمثلة بالأساس في المواد المعقّمة والكمّامات الّتي أصبحت تمثل مكوّنا أساسيّا من أساسيّات المعيش اليوميّ للتّونسيّ في ظّل اِستفحال هذا الوباء. من هذا المنطلق يمكن القول "أنّ الدّولة التونسية في ظّل أزمة الوباء أدّت عبر سياستها، دورا هجينا مهتزّا بين الراعية والمسيّرة للشؤون والحكم العادل." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة، 2020)

أمّا تفحصنا للخطة الوطنيّة الّتي اِعتمدتها السّلطة في توزيع المساعدات الماليّة على الفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل وذلك بتطبيقنا لتقنية الملاحظة بالمشاركة، فقد بيّن أنّ هذه الإستراتيجيّة كانت في كثير من الأحيان غير موضوعيّة، فقد غابت عنها الشفافيّة وارتكزت في عدّة جهات إلى مبدأ الولاءات الشّخصيّة وصلة القرابة الدّمويّة، على اِعتبار وأنّ الأشخاص المستهدفين بمنحة 200 دينار من العائلات المعوزة على سبيل المثال يتم تحديد القائمات الخاصة بهم من طرف "العمدة" أو "المعتمد" (تعني هذه اللّفظة السّلطة المحليّة الّتي تمثّل السّلطة المركزيّة بالجهات) وذلك حسب الإنتماء إلى المناطق الرّيفيّة أو الحضريّة. وهذا ما جعل من هذه المساعدات تذهب في مجملها إلى غير مستحقّيها، هذا ما أكّده لنا السيّد (م – ح) أثناء تواصلنا معه. فعلى الرغم من تدّني مستواه المعيشيّ وعدم اِمتلاكه لمورد رزق قارّ، فإنّه لم ينتفع بهذه المساعدات الماليّة إلاّ مرّة واحدة. في هذا الإطار صرّح محاوري قائلا "رغم أنّي متزوّج والعائل الوحيد لأربعة أبناء يزاولون تعليمهم بالمرحلتين الإبتدائيّة والإعداديّة وزوجتي لا مورد رزق لها. أمّا مورد رزقي فيتمثّل في جمع القوارير البلاستيكيّة وبيعها، وعلى الرغم من هذا لم أحصل على المنحة المخصّصة للعائلات المعوزة إلاّ مرّة واحدة في حين أن أحد جيراني والّذي تربطه علاقة صداقة بأحد المكلّفين بضبط قائمة العائلات المعوزة تمتع بهذه المنحة ثلاث مرّات متتاليّة على الرغم من أنّه يعمل هو وزوجته بإحدى مصانع الجهة." (م – ح، 2021) وقياسا على وضعية السّيد (م – ح) تعيش العديد من الأسر التّونسيّة الوضع ذاته.

ما يمكننا ملاحظته في هذا الإطار هو أنّ ما أصدرته السّلطة من أوامر وما سنّته من إجراءات بهدف التّخفيف من وطأة التّأثير السّلبيّ لجائحة كورونا في الواقع المعيشيّ والاّجتماعيّ للفئات

الهشّة وضعّيفة الدّخل، لم تمثّل آلية ناجعة ومساعدة لهذه الشرائح على توفير حاجياتها الحياتيّة، بل إن رقعة الهشاشة قد إزدادت إتساعا ومظاهر الفقر والخصاصة قد إزدادت إنتشارا هي الأخرى.

II. إنعكاسات إستراتيجيّة الدّولة في مجابهة جائحة كورونا على الواقع المعيشيّ والإجتماعيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل في تونس

1) إتساع رقعة الهشاشة الإجتماعيّة ومزيد تدهور المستوى المعيشيّ

مرّة أخرى تضعنا الأزمات وهذه المرّة وباء كورونا أمام حجم المعاناة الّتي تعيشها الفئات المهمّشة في تونس وتصوّر لنا حجم القطيعة الّتي يعيشها من هُم في مواقع القرار مع محيطهم الإجتماعيّ. فهل بمثل هذه العزلة بين من هُم في السّلطة وبين ما تعيشه الفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل من معاناة على جميع المستويات ستتمكّن تونس من وضع حدّ لإنتشار هذا الوباء ومن التّخفيف من حدّة تأثيراته السّلبية في الواقع المعيشيّ والإجتماعيّ للفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل؟ هنا تطرح مسألة الإرادة السياسيّة في علاقتها بإحداث تنمية إقتصاديّة وإجتماعيّة عادلة بين كافة الفئات الإجتماعيّة من ناحية وبين مختلف جهات البلاد من ناحية أخرى. ذلك أنّ تفحصنا للإجراءات الّتي إتخذتها الدّولة (وقد تعرضنا لهذه الإجراءات والأوامر بالتّحليل والنّقاش في مرحلة متقدّمة من هذه الورقة البحثيّة) في إطار مكافحتها لجائحة كورونا يجعلنا ندرك أنّ هذه الإجراءات قد مثلت عاملا محدّدا في مزيد إثقال كاهل الشّرائح الضّعيفة والمفقّرة وأسهمت في مزيد إقصائها وتهميشها. ذلك أنّ إجبار هذه الفئات على ملازمة منازلها في إطار تطبيق إجراء الحجر الصحيّ الشّامل قد أحالها آليّا على البطالة الفنيّة وضاعف من إحساسها بالخوف من المجهول. هكذا إذا "لعبت الدولة التّونسيّة، من خلال تكتيكاتها في مواجهة الجائحة التّاجية دور المعيق الإجرائي الّذي صعّب حياة جزء كبير من الهامش التّونسيّ من خلال وضع قيود على الحركة والتّنقل لفئات إجتماعيّة كبيرة ما ساهم في مضاعفة إقصائهم ومضاعفة الضّغط على معاشهم." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة، 2020). إذا عجزت الدّولة على مساعدة الفئات الضّعيفة على توفير حاجياتها الضّروريّة من مواد غذائيّة ومواد معقّمة، بل على النّقيض من ذلك، فقد إزداد الوضع الإجتماعيّ لهذه الشرائح تدهورا، حيث تعمّقت مظاهر البؤس

والخصاصة، إذ إرتفعت نسب البطالة الّتي بلغت حسب المسح الميدانيّ الّذي أجراه المعهد التّونسيّ للإحصاء خلال الثلاثّي الأوّل من سنة 2020 (15.1%) لترتفع إلى حدود (18%) خلال الثلاثّي الثّاني من نفس السّنة، أمّا عدد العاطلين عن العمل فقد بلغ 634.8 ألف من مجموع عدد السّكان النّاشطين والبالغ عددهم 4200.3 ألف حسب ذات المصدر. من هنا نتبيّن أنّ الإستراتيجيّة الوطنيّة لمجابهة تأثيرات فيروس كوفيد 19 في المجال الإجتماعيّ قد أسهمت في تعميق أزمة التّشغيل في تونس خاصّة بالنسبة إلى أصحاب الأنشطة غير القارّة الّذين مثّلوا أولى ضحايا هذه الجائحة على إعتبار وأنّ موارد رزقهم مرتهنة بمدى إستقرار الوضع الإقتصاديّ والسيّاسيّ والصّحيّ.

مثلت إذا جائحة كورونا مناسبة مهمّة كشفت عن تصاعد نسق التّهميش صلب الفئات الضّعيفة في تونس، ذلك أنّ ما تعيشه هذه الشّرائح اليوم من إقصاء ليس بالظّاهرة الحديثة النّاتجة عن إنعكاسات هذه الجائحة التّاجية فحسب، بل هي ظاهرة متجذّرة تتبني بالأساس على مبدأ الإستبعاد الإجتماعيّ لهذه الفئات. ويشمل الإستبعاد الإجتماعيّ في أوسع معانيه كلّ الأفراد الّذين يعيشون كلّ أشكال التّغييب والحرمان من المشاركة في الحياة الإجتماعيّة. وبالتّالي فإنّ مفهوم الإستبعاد الإجتماعيّ لا يقتصر فقط على محدوديّة الدّخل وتدنّي المستوى المعيشيّ، وإنّما يعني أيضا إقصاء هذه الفئات من الفضاء العام وجعلها تعيش على الهامش. ومثل هذه الممارسات تضع مبدأ حق جميع المواطنين في التّمتع بحياة كريمة الّذي نص عليه دستور الجمهورية التّونسية الصادر في 25جويلية 2022 في فصله الثاني والعشرين من الباب الثاني والمتعلّق بالحقوق والحرّيات، محلّ تساؤل، خاصّة وأنّ هذا الفصل ينصّ على أنّ من واجب الدّولة التّونسيّة أن تُهيئ لجميع مواطنيها أسباب العيش الكريم.

ولئن جاءت ثورة 14 جانفي 2011 لتترجم طوق الفئات المهّمّشة والمقصيّة إلى العيش بكرامة وتحسين المستوى المعيشيّ لكافة التّونسيين والقطع مع كافة أشكال التّهميش وإفتكاك الإعتراف بها من طرف الآخر المُهيمن، فقد جاءت جائحة كورونا بعد مضيّ تسع سنوات لتكشف لنا عن شكليّة دولة المساواة والعدالة الإجتماعيّة وعن مزيد تردّي الواقع المعيشيّ وتدنّي المقدرة الشرائية للشّرائح الإجتماعيّة الدّنيا. فبمجرّد أن فرضت سلطة الإشراف الحضر الصّحيّ العام الّذي

اِقتضى إيقاف كلّ الأنشطة الاِقتصاديّة وخاصّة منها الّتي تُعرف بمحدودية دخلها الماليّ وبعجزها على الصّمود أمام الأزمات والجوائح، وجد الأفراد الّذين يشتغلون بهذه الأنشطة أنفسهم في حالة بطالة، ممّا أدّى إلى اِرتفاع نسبة الفقر المدقع الّتي عرفت تطوّرا سلبيّا، إذ قفزت من 2.9% قبل الجائحة إلى7.4 % بعد الجائحة (البنك الدّوليّ، 2022). وعلى الرغم من خطة الطوارئ الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة الاِستثنائيّة الّتي طبقتها الدّولة التّونسيّة في إطار مجابهتها للاِنعكاسات السّلبيّة لجائحة كوفيد 19 على الفئات الهشّة والأسر التّونسيّة الأكثر فقرا وتضرّرا من هذا الوباء، إلاّ أنّها لم تحقّق الأهداف التي رُسمت لها بدليل اِرتفاع معدّل الفقر في تونس من 13.7% قبل الجائحة إلى 20.2% أثناء الجائحة. ومثل هذا الأمر يبرهن على محدوديّة السيّاسة الاِجتماعيّة في تونس في مجابهة الأزمات والكوارث، نتيجة لغياب اِستراتيجيّة واضحة المعالم "حيث فضّلت الحكومة التّونسيّة نفي وجودهم في ظلّ وباء كورونا العالميّ رغم علمها بوجود هذه الفئات." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة، 2020).

وقد أجّجت سيّاسة اللامبالاة هذه موجة من الاِحتجاجات من قبل الشّرائح المقصيّة، إذ بلغت "خلال شهر أفريل 254 تحرّكا إضافة إلى تسجيل حالة انتحار يوميّا." (الشروق، 2021) من هذا المنطلق تبرز الإجراءات المعتمدة من قبل الدّولة في إطار مجابهتها لفيروس كورونا، أحد أبرز المرتكزات المساعدة لا على تطويق ظاهرة الخصاصة والفقر في تونس بل كعوامل دفعت باِتجاه مزيد اِستفحال المعاناة الاِجتماعية وتدنّي المقدرة الشّرائية في صفوف الفئات ضعيفة الدّخل خاصّة في ظل ما اِتخذته الحكومة من إجراءات لدعم أصحاب الشّركات ورؤوس الأموال على تجاوز تأثيرات هذه الجائحة. فبالنظر إلى طبيعة الإجراءات التي سنّتها الحكومة لفائدة أصحاب رؤوس الأموال، نجد أنّ هذه الأخيرة قد شكّلت إحدى المرتكزات التي كان لها نصيب الأسد في مزيد تعميق الفوارق الاِجتماعيّة وفي ترسيخ مظاهر اللاّتكافؤ بين الفئات الهشّة وضعيفة الدّخل ونظيرتها المترفّهة.

2) تعمّق الفوارق الإجتماعية ومأسسة مظاهر اللاّتكافؤ في الحق في الحياة

إنّ تفحصنا لاِستراتيجيّة السّلطة في مواجهة وباء كورونا يعطينا مشروعية القول بأنّ ما تضّمنته من إجراءات قد زادت في تعميق التفاوت والتّمييز بين مختلف الفئات الاِجتماعيّة، ولم تخدم

مصلحة الفئات الهشّة. هذا ما تجسدّه مجموعة المراسيم الّتي أصدرتها الحكومة لفائدة أصحاب الشّركات ورؤوس الأموال. "فقد بدأت الحكومة في إصدار المراسيم التي لوحظ فيها أساسا تعميق التّمييز بين مختلف الفئات المجتمعيّة وغياب إجراءات ناجعة لصالح الفئات الضّعيفة والهشّة." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة، 2020) وقد ركّزنا اهتمامنا في هذا الحيّز من بحثنا على تحليل وفهم كيف عمّقت هذه المراسيم والإجراءات الصّادرة زمن وباء كورونا التّمييز واللاّمساواة بين مختلف الفئات الإجتماعيّة؟

كنّا قد تعرّضنا في مرحلة متقدّمة من هذا البحث وتحديدا في العنصر المعنون بـ«الآليات الإجتماعيّة للدّولة في مجابهة تفشّي جائحة كورونا» إلى الإجراءات الّتي إتخذتها الدّولة في إطار مساعدتها للفئات ضعّيفة الدّخل على تدبُّر مستلزمات معيشها اليوميّ. وقد توصلنا في هذا السّياق إلى مجموعة من الإستنتاجات تؤكّد على أنّ هذه الإجراءات كانت بمثابة المُسكّنات، إذ لم تُمكّن الفئات الهشّة من الإستجابة لحاجياتها الضّروريّة خاصّة في ظلّ توقف أنشطتها الإقتصاديّة بصفة كليّة. "إذ تتميّز حياتهم أساسا بكسب قوتهم وقوت عائلاتهم بالعمل اليوميّ، بما معناه أنّ الدّولة التّونسيّة هنا قامت بإقصاء شريحة من المجتمع وإلزامها بالبقاء في البيوت دون القيام بإجراءات فعليّة تخصهم." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة، 2020)

في مقابل ذلك أصدرت السّلطة عدّة نصوص قانونيّة أقرّت من خلالها مجموعة من الإمتيازات الجبائيّة لصالح أصحاب الشّركات ورؤوس الأموال. فعلى سبيل المثال صدر المرسوم عدد 6 لسنة 2020 والمؤرخ في 16 أفريل 2020 والذي ينصّ على سنّ مجموعة من الإجراءات الجبائيّة والماليّة للتّخفيف من حدّة الإنعكاسات السّلبية للجائحة "وأبرز الإجراءات الواردة فيه كانت أساسا تأجيل دفع الضّريبة بالنسبة للشّركات إلى غاية 31 ماي وتعليق العمل بخطايا التّأخير في مادّة إستخلاص الدّيون العموميّة المثقلة والتّمديد في آجال التّقادم وآجال المراجعة الجبائيّة." (المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرّخ في 16 أفريل 2020، 2020)

ما يؤكّده تفحصنا لفحوى النّصوص القانونيّة التي سنّتها الدّولة لفائدة أصحاب الشّركات ورؤوس الأموال في ظلّ جائحة كورونا، هو أنّ هذه الأزمة الصّحيّة العالميّة قد مثّلت بإمتياز مناسبة مهمّة كشفت عمّا تتصف به سيّاسة الدّولة في المجال الإجتماعيّ من عدم المساواة وتمييزها

للفئات المترفّهة عن نظيرتها المفقّرة والضّعيفة. ومثل هذا الأمر قد أسهم في مزيد تعميق التّفاوت الاِجتماعيّ والاِقتصاديّ، وبهذا تصبح مسألة الطّبقيّة مقنّنة صلب المجتمع التّونسيّ. ففي حين أجبرت الدّولة الشّرائح المهمّشة على ملازمة منازلهم أثناء الأزمة، فإنّها وفّرت في مقابل ذلك لأصحاب الشّركات ورؤوس الأموال الإطار القانونيّ المناسب لمزيد مراكمة ثرواتهم، وذلك إمّا بإعفائهم من دفع الضّرائب أو بتأجيل الدّفع إلى حين تجاوز الاِنعكاسات الاِقتصاديّة السّلبيّة لجائحة كورونا. ويقودنا مثل هذا الأمر إلى الحديث عن عدم المساواة في التّمتع بالحق في الحياة بالنّسبة إلى الفئات الفقيرة التي أصبحت عاجزة على توفير أدنى مستلزمات الحماية من الإصابة بفيروس "كوفيد 19" القاتل من مواد معقّمة وكمّامات، خاصّة في ظلّ اِنهيار المنظومة الصّحيّة التّونسيّة أثناء الموجة الرابعة لاِنتشار هذا الفيروس وذلك خلال شهر جوان 2021. فقد أصبحت المستشفيات العموميّة غير قادرة على اِستيعاب عدد المصابين بهذا الفيروس والّذين اِرتفع عددهم بشكل لافت للاِنتباه، إذ تجاوز عدد المصابين خلال هذه المرحلة ألف مصاب خلال الأربع والعشرين ساعة في حين بلغ عدد الموتى جراء هذا الوباء القاتل مائتي فرد خلال نفس الفترة. بمعنى أنّ الدّولة قد تخلّت بصفة تكاد تكون كليّة عن سيّاستها الرعائيّة تجاه الفئات الهشّة وضعّيفة الدّخل واِستبدلتها في مقابل ذلك، بسيّاسة دعم أصحاب رؤوس الأموال. وهوما نتج عنه اِضمحلال الطّبقة الوسطى في تونس، لتنقسم بذلك التركيبة الهرميّة للمجتمع التّونسيّ إلى طبقتين متضادتين: طبقة في أعلى الهرم تُهيمن على رأس المال الاِقتصاديّ والاجتماعيّ والرّمزيّ وتحظى باِهتمام الدّولة الّتي عملت على تقوية رأسمالها الاِقتصاديّ والاِجتماعيّ أثناء الأزمات وخارجها مقابل تهميشها للفئات الفقيرة ومحدودة الدّخل.

ما ندركه اِنطلاقا ممّا تقدّم هو أنّ المجتمع التّونسيّ بمختلف فئاته الاِجتماعيّة يعيش حالة من اللاّمساواة وعدم العدالة في مواجهة وباء كورونا. ومثل هذا الواقع توثقه العديد من المشاهد اليومية للفئات الهشّة والعائلات المعوزة وهي تحاول الدّفاع عن حقّها في الحياة وكسب المعركة ضدّ هذا الوباء القاتل. ومثل هذا الاِستنتاج يؤيّده حجم المعاناة التي تعيشها الفئات الهشّة بولاية القيروان باِعتبارها من أكثر الجهات تغييبا عن الأجندة التّنموية الرسميّة. فهذه الشّرائح أصبحت زمن جائحة كورونا فاقدة كليّا لقدرتها على الدّفاع عن حقّها في الحياة، وليس أدلّ على ذلك من

نقل المصابين بفيروس كورونا إلى المستشفى بإعتماد عربة تجرّها دابّة لعدم توفرّ المال لتأجير

سيّارة (إنظر الصّورة رقم1).

الصورة رقم 1: نقل المصابين بفيروس كورونا إلى المستشفى

المصدر: التقاط شخصّيّ للصّورة من أمام مستشفى إبن الجزار بولاية القيروان بتاريخ 2021/06/14.

وتعبّر هذه الصّورة عن أقصى درجات التّهميش والحرمان والإقصاء، فنحن لم نعد نتحدّث عن حق كل جهة في التّنمية بمختلف أبعادها الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثّقافيّة، بل أصبحنا زمن الكورونا نتحدّث عن حرمان الشّرائح ضعّيفة الدّخل من حقّها في الحياة، هكذا "قرّرت السّلطة في تونس... منذ بداية إنتشار الوباء، من لديه الحقّ في الحياة ومن يمكن أن تسمح بموته، سواء كان موتا إقتصاديّا أو موتا بيولوجياً، بإعتبار التّفقير والمزيد من التّهميش والبطالة نوع من القتل الذي لا يوقف نبض القلب وإشتغال الدّماغ ولكّنه يميت كرامة الإنسان ويغتال كلّ حقوقه... لقد قرّرت سيّاسات الدّولة قتلا منهجيّا وذلك بفرض الحجر نفسه والحظر ذاته على من تختلف رساميلهم الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثّقافيّة والرّمزية." (المنتدى التّونسيّ للحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة، 2020)

إذا لقد كانت الانِعكاسات الصّحيّة لجائحة كورونا أشدّ وطأة على الفئات الهشّة الّتي تفتقر إلى المال، إلى حدّ جعلتها عاجزة على توفير ما يمكن أن نصفه بالعمود الفقري للحياة في حالة الإصابة بفيروس كورونا، وهنا نتحدّث عن الأكسيجين الّذي غاب عن المستشفيات العموميّة بسبب محدودية اِستراتيجيّة الدّولة في تدبير هذه الجائحة. وليس أدّل على قصور سيّاسة السّلطة في المجال الصّحيّ على تأمين حياة الأفراد أثناء هذه الأزمة الصّحيّة من شهادة لموطن ينتمي إلى الشّرائح الهشّة وضعّيفة الدّخل من ولاية القيروان، فقد صرّح أثناء لقائي به "لقد فقدت والدتي بسبب عجزي الماليّ، فقد تعكّرت حالتها الصّحيّة بسب إصابتها بفيروس كورونا وكنت لا أملك المال لنقلها إلى المستشفى، فحملتها على ظهري وتوجهت إلى مستشفى ابن الجزار بالقيروان وعندما وصلت إلى هناك أخبرني الطاقم الطّبيّ بأنّه لا وجود لأسرة اِنعاش شاغرة بالمستشفى وبأنّ كميّة الأكسيجان قد نفذت، عندها عدت إلى البيت لكن كانت أمّي قد فارقت الحياة في طريق عودتي إلى البيت... فأين هي الدّولة من معانتنا؟" (ع –خ، 2021)

ومن المفيد هنا أن نوكّد على أنّ الحقّ في الحياة غير متاح للجميع على قدر المساواة، إذ تتفاوت فرص التّمتع به اِرتباطا بما يمتلكه الفرد من رأسمال اِقتصاديّ واِجتماعيّ وثقافيّ وسيّاسيّ ورمزيّ. فالفئات المحظوظة والمترفّهة اِقتصاديّا واِجتماعيّا هي القادرة على الدّفاع عن حقّها في التّمتع بحياة كريمة، أمّا الشرائح المهمّشة فهي في صراع دائم من أجل البقاء وتتضاعف معاناتها ومجهوداتها بهدف كسب هذه المعركة أثناء الأزمات والجوائح. و"يبلغ عدد التّونسيين الّذين يعيشون الفقر المدقع 320 ألف وهم عاجزون عن توفير حاجياتهم الأساسيّة الغذائيّة قبل الحاجيات الأخرى... وتوجد ولايتي القيروان والقصرين أسفل قاعدة الهرم بـ10% وفي القيروان وحدها يعيش 85 ألف تونسيّ تحت عتبة الفقر المدقع و199 ألف تحت عتبة الفقر." (حنين، 2020)

خاتمة:

مثّلت إذا جائحة كورونا مناسبة مهمّة كشفت من ناحية أولى عن اِفتقار سيّاسة الدّولة التّونسيّة في تدبير الأزمات إلى اِستراتيجيّة علميّة، كما بيّنت من ناحية ثانيّة عدم عدالة الإجراءات الّتي

اِعتمدتها في مواجهة هذا الوباء. فقد أدّت هذه الإستراتيجيّة إلى مزيد تعميق الأزمة الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة في صفوف الشّرائح المهمّشة ومحدودة الدّخل وإلى اِتّساع رقعة الهشاشة والتّفاوت الطّبقيّ داخل المجتمع التّونسيّ.

قائمة المراجع:

1.البنك الدّوليّ. (2022). كيف تؤثّر جائحة كوفيد 19 على الأسر التّونسيّة.

2.الشروق. (2021). رفضا للجوع والعطش:8 تحرّكات اِحتجاجيّة وحالة اِنتحار يوميّا خلال شهر أفريل 2020. http://alchourouk.com/article. تاريخ الاسترداد 26 05, 2021

3.م – ح. (10 05, 2021). مقتطف من مقابلة. (فاطمة عُمري، المحاور) نابل، تونس.

4.ماهر حنين. (2020). سوسيو لوجيا الهامش في زمن الكورونا: الخوف، الهشاشة، الاِنتظارات. المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والإجتماعيّة.

5.المرسوم عدد 6 لسنة 2020 المؤرّخ في 16 أفريل 2020. (2020). المرسوم عدد6 لسنة 2020. تونس.

6.المعهد الوطني للإحصاء. (2021). مؤشّر الاِستهلاك العائلي سنة 2015.

7.المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة. (2020). في تدبير أزمة "كوفيد 19" في تونس، سياسات الدّولة والفئات الأكثر تضرّرا. تونس: المنتدى التّونسيّ للحقوق الاِقتصاديّة والاِجتماعيّة.

8.(s.d.). Consulté le 06 23, 2023, sur http://www.social.

9.Grawitz, M. (2004). Lexique des sciences sociales. Paris, France: Dalloz.

10.Grawitz, M. (2004). Lexique des sciences sociales. Dalloz.